

من امتياز إلى عبء: أثر السرية المصرفية على الاقتصاد والعدالة الضريبية

يفقُّ لبنان اليوم أمام منعطفٍ تاريخيٍّ، إذ إنَّ السرية المصرفية التي تأصلت عبر حقباتٍ زمنيةٍ متuelleةٍ كإحدى مركّزاتِ بنيةِ المالية، لم تُعد تقاربُ كامتيازٍ جاذبٍ استقطابيٍّ لرؤوس الأموال، بل كعائقٍ بيّونيٍّ، يُقوضُ مساراتِ الإصلاح، ويتيحُ بيئةً مواتيةً للجرائم المالية، وانسيابِ الأموالِ غير المنشورة.

فهل يُفضي تفكيرُ هذا الحصن إلى استعادة الثقة المفقودة؟

في كُلِّها، تُعدُّ السرية المصرفية سلاحاً ذا حدين؛ فهي من ناحيةٍ تُصنفُ كضمانةٍ للخصوصية، وكمالي جذبٍ لتدفقِ رؤوس الأموال، وقد شكلت منذ خمسينياتِ القرن الماضي عمادَ المنظومة المالية اللبنانيّة، وركيزةً استقرارٍ وثقةً. غيرَ أنَّ بريقها خفتَ تدريجياً مع زيادة الضغوطِ الدوليّة الرامية إلى تعزيز الشفافية، ومكافحة التهرب الضريبي. من ناحيةٍ أخرى، تُفاقمُ هذه السرية التّشوهاتِ الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بفعلِ تعرُّضِ اقتصادِ لبنان لحركةِ الثروات.

وشكّل إدراجُ لبنان عامَ ألفين على "القائمة السوداء" لمجموعةِ العمل المالي للدول غير المتعاونة ضرَبةً موجعةً لسمعتِه، ولا سيما مع توسيعِ الاقتصادِ النقدي إلى مستوى يُيسّرُ التهرب، ويسهلُ ارتكابِ الجرائمِ المالية، ويسرعُ تسرُّبِ الأموالِ غير المنشورة.

وتفيدُ تقاريرُ دوليّة بأنَّ هذه التدفقاتِ، التي ناهزت تسعةَ فاصلَ تسعَةَ مللياراتِ دولارٍ، أي ما يقاربَ خمسةَ وأربعينَ فاصلَ سبعةَ في المئةَ من الناتج المحلي الإجمالي، تُرهقُ المواردِ الوطنيّة، وتنهكُ القواعدِ الضريبيّة، وتُوهنُ سيادةَ القانون، وتُكُفُّ من قدرةِ الدولة على تمويلِ قطاعاتِها الحيويّة، وتُلقي بالعبءِ الضريبيِّ الأثقل على كاهلِ الفئاتِ الوسطى والأكثرِ هشاشةً.

لكنَّ إصدارَ لبنان قانونَ مكافحةِ غسلِ الأموالِ وتمويلِ الإرهابِ عامَ ألفين وواحدٍ وانضمامه إلى مجموعةِ «أغمونت»، ساهمَ في شطبِه من القائمةِ عامَ ألفين واثنين وعشرين.

ويُخضعُ لبنانَ اليومَ لتدقيقٍ خاصٍ منْ مجموعةِ العملِ الماليِّ ولمراقبةِ أوضاعِه عنْ كثبٍ، ريثما تُستكمَلُ الإصلاحاتُ الازمةُ لبناءِ الدولةِ القادرَةِ المنشورة.

مستوحي من مقال نشر في مجلة الجيش، العدد 468 | أيلول - تشرين الأول 2025، بعنوان "من امتياز إلى عبء: كيف تطورت السرية المصرفية في لبنان؟"

سوزان أبو شقرا، أخصائية رئيسية في التعلم والتطوير، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي